قضايا سياسية

اسم المقال: تحليل المناخ الاستثماري في العراق بعد عام 2003- الواقع والطموح
اسم الكاتب: أ.د. محمد عبد صالح حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1555
تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 09:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحليل المناخ الاستثماري في العراق بعد عام 2003ـ الواقع والطموح

ا.د. محمد عبد صالح حسن*

الملخص

يعاني الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة من الاختلالات الهيكلية في مجمل قطاعاته وخصوصا" بعد عام 2003 بسبب الظروف السياسية التي شهدتها الساحة العراقية والتي انعكست بشكل مباشر على تدني مستويات التنمية ، الامر الذي دفع الحكومات المتعاقبة والمسيطرة على زمام الامور الى ضرورة انتشال الاقتصاد العراقي من التدهور من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تسهل وتسمح للشركات الاجنبية من الاستثمار في العراق، غير انها لم تكن بمستوى الفاعلية لتحقيق ذلك بسبب ضعف الاستقرار الأمني و السياسي الذي يعاني منه العراق والذي اصبح يشكل عائقا" امام اي محاولة لدخول الاستثمارات الاجنبية للمساهمة في تطوير التنمية في العراق.

Analysis of the investment climate in Iraq after 2003 – reality and ambition.

Abstract

The Iraqi economy has been suffering for a long time from structural imbalances in all its sectors, especially “after 2003 due to the political conditions in the Iraqi arena, which were directly reflected in the low levels of development, which prompted successive and controlling governments to take over the necessity of extricating the Iraqi economy from deterioration from During the issuance of legislation and laws that facilitate and allow foreign companies to invest in Iraq, however, they were not at the level of effectiveness to achieve this due to the weak security and political stability that Iraq suffers from, which has become an obstacle "to any attempt to enter foreign investments to contribute to the development of development in Iraq.

* كلية اقتصاديات الاعمال ــ جامعة النهرين

المقدمة

يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر احد الركائز الاساسية التي تستخدمها الدول في تطوير البنية التحتية وتحقيق مستويات عالية من التنمية، وقد ساعدت عوامل كثيرة في جذب الاستثمارات الاجنبية لهذه الدول كالاستقرار الامني والسياسي وانتشار الشفافية وسن القوانين الخاصة بتنظيم الاجراءات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية. وفيما يتعلق بحالة العراق فقد حاولت الحكومات التي جاءت بعد2003 سن بعض التشريعات لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية واهمها القانون رقم 13 لسنة 2006 الذي اعطى الكثير من الامتيازات والضمانات للمستثمر الاجنبي في الكثير من فقراته، لكن الوضع الامني والسياسي الغير مستقر ساهم الى حد كبير في اضعاف فرص دخول الشركات الاجنبية للعراق الى جانب انتشار الفساد المالي والاداري المستشري في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وانعدام الشفافية في التعامل وكشف الحقائق، مما يتطلب من الحكومة اليوم اتخاذ اجراءات على المستويات السياسية والاقتصادية لكي تتمكن من خلالها تحسين الوضع الامني والاستقرار السياسي لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل العراق والمساهمة في بناء الاقتصاد وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية .

مشكلة البحث: رغم قيام العراق بتشريع بعض القوانين التي وفرت مزايا وضمانات للمستثمر الاجنبي وابرزها القانون رقم 13 لسنة2006 ،الا انه لم يتمكن من جذب الاستثمارات الاجنبية بالمستوى المطلوب بسبب المناخ الاستثماري الغير ملائم وضعف الوضع الامني وانعدام الاستقرار السياسي وانتشار الفساد المالي والاداري، وعليه يمكن ان نطرح بعض التساؤلات في هذا الجانب ومنها.

1. ما مدى ملائمة البيئة الاستثمارية المحلية لجذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

2. ما مدى مساهمة قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته في جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل العراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: (ان هنالك علاقة ايجابية بين الوضع الامني والسياسي وبين جذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل العراق).

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح اهمية ودور الاستثمار الاجنبي في تحقيق مستويات عالية من التنمية وكذلك توضيح اهم المعوقات والمحددات التي تقف عائقاً امام جذب الاستثمارات الاجنبية الى

داخل العراق وامكانية اتخاذ الاجراءات اللازمة ووضع الحلول التي يمكن ان تخفف من حدة هذه المعوقات والمحددات.

اولاً: مفهوم ومقومات المناخ الاستثماري

1ـ مفهوم المناخ الاستثماري: يمكن الحكم على ان المناخ الاستثماري يشمل كافة الاوضاع والظروف التي تؤثر في آلية تدفقات رأس المال وكيفية توظيفه في الاتجاهات المناسبة، فالأمور التي تتعلق بالاستقرار السياسي والامني والتنظيمات الادارية للدولة وكفاءة نظامها القانوني وكذلك طبيعة السوق وآلياته وامكانياته فيما يتعلق بالبنى التحتية وما يتميز به البلد ايضاً من خصائص جغرافية كلها تنضوي تحت مسمى المناخ الاستثماري(1).

وبذلك يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري بشقين احدهما يتعلق بإمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي وارتباطه بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والاخر يتعلق بكل ما يؤثر على التكلفة والعائد، وعليه فأن المناخ الاستثماري يشير الى مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات العالمية من القيام بالعملية الانتاجية وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها(2).

من جانب اخر ترى منظمة الامن والتعاون الانمائي ان المناخ الاستثماري يتضمن ثلاث مجموعات واسعة من المتغيرات تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والحكم والمؤسسات والبنية التحتية(3).

ومما ذكر يمكن القول ان المناخ الاستثماري مفهوم واسع يشمل العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من قبل البلدان وامكانية التنافس مع البلدان الاخرى.

2ـ مقومات المناخ الاستثماري: يتأثر المناخ الاستثماري بمجموعة من المقومات التي تساهم وتلعب دوراً في جذب الاستثمارات الاجنبية ويمكن اجمال اهم هذه المقومات بما يلي(4).

أـ النظام السياسي والامني: يعتبر الاستقرار السياسي وتحقيق حالة الامن من العناصر الاساسية التي تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الاجنبية فضلاً عن ضرورة ان تكون المؤسسات الدستورية هي التي تتحكم بزمام الامور وتوفر النظام القانوني وبدون هذه الامور فأن جميع الحوافز والتسهيلات تصبح دون فائدة ولا تعطي مجالاً للمستثمرين الاجانب للاستثمار في البلد(5).

ب ـ النظام الاقتصادي: يتأثر المناخ الاستثماري بشكل كبير بما يملكه البلد من مقومات وامكانات مختلفة للتنمية الاقتصادية كالبنى التحتية والطرق والجسور ومحطات الماء والكهرباء.... الخ الى جانب تأثره بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم وتقلبات اسعار الصرف ومدى تطور الجهاز المصرفي وحجم السوق وامكانيات نموه، وعموماً فأن النظام الاقتصادي له علاقة وثيقة وارتباط كبير مع السلوك الاستثماري وربما يكون اكثر تأثيراً من بقية مقومات المناخ الاستثماري الاخرى(6).

ج ـ النظام الاداري والتنظيمي: يرتبط النظام الاداري والتنظيمي بعلاقة وثيقة مع النظام الاستثماري المحفز و المشجع لقطاع الاعمال من خلال منح المواطنين حرية التصرف في اتخاذ القرارات بالدخول والمساهمة في الانشطة الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، ولأهمية القطاع الخاص ودوره الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية فمن واجب الحكومة ان تسمح له بالمشاركة في سن القوانين التي تؤثر في معاملاته وفي كثير من الدول يتم ذلك من خلال جمعيات رجال الاعمال التي تسعى لضمان مطالب اعضائها عبر سياسات وبرامج وطنية يجري على اساسها تعديل بعض القوانين والقواعد التي تنظم عمليات الاستثمار(7).

د ـ النظام القانوني والتشريعي: يترتب على نجاح المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الاجنبية ان تكون هنالك تهيئة للجوانب القانونية والتشريعية التي تمنح المستثمر حقوقه في الجوانب التالية(8).

1. وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والشفافية.
2. سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
3. وجود نظام قضائي مستقل لديه القدرة على تنفيذ القوانين.
4. ـ وجود ضمانات كافية للمستثمر التي تبدد مخاوفه من انواع المخاطر.

كما ويجب ان يتمتع المستثمر الاجنبي الى جانب ما ذكر اعلاه بحرية تحويل رؤوس الاموال والعوائد التابعة له الى خارج البلد المضيف مع ضرورة وجود نظام حماية لحقوق الملكية الفردية له.

ثانياً: واقع المناخ الاستثماري في العراق

ان التعرف على بيئة العراق الاستثمارية يتطلب معرفة جميع المؤثرات والمتغيرات التي ينعكس تأثيرها على واقع بيئة الاستثمار و لذلك سيتم تناول الموضوع من خلال الاتي:

1ـ الواقع الاقتصادي: يتسم الواقع الاقتصادي العراقي بعدم الاستقرار نتيجة الظروف السياسية التي مر بها بعد 2003والتي انعكس تأثيرها على الواقع الاقتصادي من خلال ما يلي:

أـ ميزان المدفوعات: تنعكس اهمية ميزان المدفوعات من كونه المنفذ الذي يتم من خلاله تبادل المصالح الخارجية مع دول العالم و الواضح ان ميزان المدفوعات في العراق يعاني من اختلالات بسبب الازمات السياسية والحروب التي ادت الى زيادة الاستيرادات بشكل يفوق الصادرات لفترات طويلة مما ادى الى زيادة نسبة العجز بشكل دائم(9).

ويلاحظ من الجدول(1) ان ميزان المدفوعات العراقي قد حقق فائضاً مالياً م عامي 2005، 2006 نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وزيادة الصادرات النفطية بالتزامن مع رفع اسعارها الدولية ، غير انه اصبح يعاني من عجز مزمن بعد عام 2007 بسبب قلة الانتاج وزيادة الطلب المحلي وتأثير ذلك على اختلال ميزان المدفوعات العراقي الذي بدأ يتصف بحاله عدم التوزان في مفاصلة تجارية بعد بلوغ معدل مساهمه صادرات النفط الخام الى اجمالي الصادرات بنسبة عالية وصلت الى(97%)وهذا المورد النفطي عادة ما يتأثر بالأزمات الخارجية

ب ـ التضخم واسعار الصرف: ادى انخفاض العرض المحلي من السلع والخدمات الى الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتغطية الطلب المحلي مما تسبب بحدوث التضخم وارتفاع معدلاته، الجدول(1) يكشف ذلك وخصوصاً عامي 2005،2006 الذي ارتفع بشكل كبير نتيجة ازمة المشتقات النفطية آنذاك وانعكاسها على مجمل القطاعات الاخرى حيث بلغ نسبة (39.9) و (53.2)على التوالي لينخفض بعد هذه الاعوام الى نسب اقل نتيجة توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها وتحسين سعر العملة وعدم وجود رسوم كمركية تؤثر على اسعار السلع المستوردة من الخارج(10).

من جانب اخر تمكن مزاد العملة الأجنبية في السوق المركزية من اشباع طلب السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتغطيه كافة استيراداته ضمن معدلات صرف توازنيه الامر الذي تسبب في تطور سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار ليبلغ(1170) دينار/ للدولار عام 2010 و من ثم (1166) عام 2014، غير ان قيام الكثير من تجار السوق المحلية بالتوجه نحو عمليات المضاربة في الدولار وتغير توجهات مزاد العملة نحو هذا الحال الى جانب ظروف البلد بعد عام 2014 ومواجهة التنظيمات الارهابية التي احتلت بعض محافظات

العراق قد ادى الى تدهور في اسعار صرف الدينار العراقي لصالح الدولار مره اخرى وانعكاسه على ارتفاع مستويات الاسعار المحلية.

جدول(1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي للمدة(2005ـ 2015).

المؤشرات الاقتصادية	2005	2006	2007	2010	2012	2013	2014	2015
ميزان المدفوعات	589.2	4.4	- 4.12	- 8.30	- 1.29	1.11	- 1.18	-1.34
التضخم%	36.9	53.2	30.8	5.2	6.1	9.1	2.1	2.6
اسعار الصرف	1496	1467	1255	1170	1166	1166	1166	1166
الاحتياطيات الرسمية(مليار دولار)	12	20	5.31	6.50	0.70	1.80	84.9	53.7
الموازنة العامة(مليار دولار)	9.61	7.48	12.4	37.6	12.5	- 4.5	- 6.7	-3.3

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

ـ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي الاحصاء، المجموعة الاحصائية للأعوام (2005ـ 2015).

ـ الهيئة الوطنية للاستثمار، الخارطة الاستثمارية في العراق 2017 ص18.

ج . الاحتياطيات الرسمية والموازنة العامة : بقيت ارصدة العراق من الذهب عند مستوى(8،5) طن الذي يشكل نسبة قليلة من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وهذا يعود الى سياسة البنك المركزي الذي لم يرغب قبل عام 2012 في امتلاك الذهب، غير انه بعد هذا العام تم التوجه نحو شراء (4،12)و (6،47)طن في العامين 2013،2014 على التوالي ليحتل العراق المرتبة(37) في قائمة ضمت (133) دولة تمتلك الاحتياطي الذهبي، وبهذا ارتفعت قيمة الذهب الذي يمتلكه العراق، اما الارصدة في البنوك والسندات الدولية فتشير البيانات المالية للبنك المركزي العراقي الى امتلاكه ارصدة نقدية بعملات اجنبية مختلفة كالدولار واليورو...الخ بالإضافة الى احتفاظه بسندات دولية مقومة بالدولار الاميركي(11).

وبالرجوع الى الجدول(1) نلاحظ تزايد الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي العراقي من (12) مليار دولار عام 2005 الى (84.9) مليار دولار عام 2014، غير ان هذه الاحتياطيات ما لبثت ان انخفضت الى(53.7) مليار دولار عام 2015 بسبب سحب العراق لبعض احتياطاته نتيجة لدخوله الحرب ضد

الجماعات الارهابية التي دخلت في بعض محافظات القطر وبالتزامن مع انخفاض اسعار النفط بشكل كبير والذي يمثل المورد الرئيسي لإيرادات العراق المالية

من جانب اخر فأن الموازنة العامة للدولة بدأت بفائض مقداره(9.61) مليار دولار عام 2005 واخذ هذا الفائض يتذبذب حتى بلغ اقصى حد له عام 2010 وبحدود(37.6) مليار دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية بشكل كبير تجاوز حاجز(100) دولار للبرميل الواحد وعدم صرف المبالغ وتدويرها لموازنات قادمة اذ ان الكثير من المشروعات التي كانت ضمن المنهاج التخطيطي والاستثماري لم تنفذ بسبب تدهور الوضع الامني والسياسي وسوء تقدير واعداد الموازنة العامة للدولة التي كانت تعد بعجز مخطط ثم تنتهي بفائض مما يدل عن عدم وجود تخطيط سليم للموازنة.

2ـ البنية التحتية: لم تشهد البنية التحتية في العراق تدهوراً ملحوظاً كالذي اصابها بعد عام 2003 وخاصةً في قطاع الكهرباء والنقل والطرق... الخ، ولعل ما فاقم من الوضع عدم جدية الجهود المبذولة في اعمار تلك القطاعات المدمرة، فرغم المبالغ الضخمة التي خصصت في هذا الجانب الا ان التنفيذ رافقه الكثير من حالات الفساد الاداري والمالي وحتى المنفذ منها لم يكن بالمستوى المطلوب ولا يرتقي الى طموحات المستثمر الاجنبي الذي يبني استثماراته على مرتكزات اقتصادية سليمة(12).

ويمكن ملاحظة حالة التدهور من خلال القطاعات التالية(13).

أـ قطاع الكهرباء :

يشير واقع الحال بوجود نقص كبير في تجهيز الطاقة الكهربائية بالرغم من التخصيصات المالية الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع منذ عام 2003، وهذا يعكس حالة الفساد الاداري والمالي في هذا القطاع الذي يمثل عصب الحياة، ناهيك عن مشاكل اخرى في الانتاج والنقل والتوزيع الناتجة عن قدم العديد من محطات التوليد ومشاكل الصيانة وتجهيز الوقود فضلاً عن هجرة العديد من الكوادر الهندسية العاملة في تلك المحطات وبذلك لم تستطع وزارة الكهرباء من تقليل الفجوة بين العرض والطلب المتزايد على الكهرباء مما انعكس بأثاره السلبية على مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي .

ب ـ مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي:

بينت الكثير من التقارير المعدة من وزارة الصحة العراقية او من خلال شبكات الاعلام ان نسبة كبيرة من سكان المدن لم يحصلوا على مياه الشرب النقية لسد حاجاتهم اليومية وان معظم سكان المناطق

الريفية لم تصل اليهم مياه الشرب النقية والخالية من الاملاح والملوثات، كذلك بينت التقارير ان نسبة كبيرة من سكان المدن العراقية لم تشملهم خدمات الصرف الصحي وان اغلب شبكات الصرف الصحي تعاني من التكسرات بسبب قدمها وسوء استخدامها وعدم صيانتها بشكل مستمر مما ادى في حالات كثيرة الى اختلاطها مع مياه الشرب وتسببها في امراض كثيرة للمواطنين ناهيك من ان مياه الصرف الصحي كثيراً ما تطفو في الشوارع والحدائق بسبب الاهمال من قبل الجهات المسؤولة عن هذه الخدمات والانقطاع المستمر للكهرباء الذي نجم عنه توقف سحب مضخات الصرف الصحي في كثير من الاحيان.

ج ـ طرق المواصلات والموانئ :

تم انشاء الجزء الاكبر من شبكة الطرق الحديثة فالعراق في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ولم تخضع بعدها الا لا عمال صيانة بسيطة مما ادى الى تزايد الاضرار فيها، ولذلك فأن عملية اعادة اعمار وتأهيل الطرق تحتاج الى مبالغ كبيرة، كذلك فأن الموانئ الموجودة في العراق وتحديداً في محافظة البصرة لم تشهد تطوراً ملموساً يعكس الوضع التجاري والاقتصادي للعراق الذي يمتلك اربعة موانئ رئيسية تقع بالقرب من دولتي الكويت وايران اضافة الى ان الطريق المائي في القنوات الرئيسية يشكل تحدياً اضافياً اما حركة مرور السفن مع غياب التنسيق في عمليات الشحن والتفريغ الذي يؤدي الى تأخير السفن لساعات طويلة مع تلكؤ وتأخير ادارة الكمارك في تخليص المعاملات التي تحتاج احياناً الى ايام لا نجازها وهذا يؤدي الى اضعاف القدرة التنافسية وخسارة المستثمر وبالتالي التراجع عن الاستثمار في العراق.

3ـ الاستقرار السياسي والامني:

ان انعدام الثقة لدى المستثمر الاجنبي والمحلي يؤدي الى هروب الاستثمارات واحجامها عن دخول البلد(14)، باعتبار ان تحقيق الاستقرار السياسي والامني من اهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الاجنبية، كما يلاحظ ان رغم صدور قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 الذي قدم امتيازات وتسهيلات للمستثمرين الاجانب الا انه لم يحقق الهدف المنشود في جذب الاستثمارات بسبب عدم توفر الاستقرار السياسي والامني بشكل كامل وانعكاسه على البيئة الاستثمارية المناسبة(15)، والجدول(2) الذي يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والذي يغطي(140) بلدً من ضمنها(18) بلد عربي، حيث يقع العراق ضمن تصنيف الفئة الخامسة والاخيرة ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، وهذا يعد تحدي ذاته عاملاً طارداً للاستثمار الاجنبي في العراق.

جدول(2) تصنيف الدول العربية حسب درجة المخاطرة

درجة المخاطرة	عدد الدول	اسماء الدول
منخفضة جداً	6	الكويت، الامارات، عمان، السعودية، البحرين، ليبيا
منخفضة	5	قطر، الجزائر، الاردن، المغرب، تونس
معتدلة	3	مصر، اليمن، سوريا
مرتفعة	2	لبنان، السودان
مرتفعة جداً	2	العراق، الصومال

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2015 ص92.

4 ـ قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006: بعد عام 2003 اصبح هنالك توجه من قبل الدولة لرسم استراتيجية وطنية للسياسة الاقتصادية، حيث تم اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته اللاحقة عام 2010 والتي تعكس السياسة الاستثمارية التي تهدف الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعراق **ويمكن ابراز اهم ما تضمنه القانون بهذا الخصوص بما يلي(16).**

أ. تشكيل هيئة بدرجة وزير او وكيل وزير تهدف الى تشجيع الاستثمار في العراق.

ب ـ السماح باستخراج رأس مال المستثمر الذي يدخل البلد مع عوائده بعد تسديد التزاماته المالية للحكومة العراقية.

ج ـ تسهيل اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية المقترح اقامتها.

د ـ تخصيص الاراضي للمشاريع وتأجيرها بمقابل يحدد من قبل الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الى جانب ذلك كانت هنالك ضمانات نص عليها القانون تمثلت بفتح حسابات بالعملة العراقية والاجنبية لدى المصارف العراقية وغيرها ومنح المستثمر الاجنبي والعاملين غير العراقيين حق الاقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم والسماح للمستثمرين الاجانب بتداول الاسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية والاستثمارية.

هذه الاجراءات التي نص عليها القانون كانت تصب في تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي، ومع ذلك فأن واقع الحال يشير الى وجود ضعف كبير في دخول الاستثمارات الاجنبية الى العراق بسبب تردي الوضع الامني والسياسي وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي التي تقف عاملاً طارداً اما هذه الاستثمارات.

ثالثا:الاستثمار في العراق بين المؤشرات الدولية والفرص المتاحة

اصبحت المؤشرات الدولية في الآونة الاخيرة من المستلزمات الاساسية المعتمدة لبيان واقع المناخ الاستثماري للبلدان بشكل عام والتي من خلالها يمكن معرفة واقع المناخ الاستثماري في العراق بشكل خاص وبيان بعض الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشكل احد عوامل الجذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

1ـ الاستثمار والمؤشرات الدولية: تستخدم المؤشرات الدولية لمعرفة مدى ملائمة الاوضاع الاقتصادية في العراق بشكل دقيق وتعكس في نفس الوقت واقع المناخ الاستثماري فيه، ويمكن اعطاء صورة واضحة عن بعض هذه المؤشرات من خلال الاتي(17) :

أـ وضع العراق في مؤشر سهولة اداء الاعمال: تصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي قاعدة بيانات عن بيئة اداء الاعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية والتركيز بشكل خاص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض المقارنة بين بيئة الاعمال في الدول المتقدمة والدول النامية، ويلاحظ من الجدول(3) الذي يبين ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر بيئة الاعمال الذي تحتل فيه السعودية الترتيب الاول عربياً والمرتبة(38) على المستوى العالمي لعام 2015 ثم الكويت وعمان ثم يأتي العراق بالمرتبة(114) ثم تراجع الى المرتبة (145) عام 2016 من اصل(175) دولة ضمها المؤشر ويعود السبب في ذلك الى تدهور الوضع الامني الذي اسهم في تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي وتعقد الاجراءات بشكل كبير، ومن اجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق فقد تم تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية وباشرت عملها عام 2008 كما تام تأسيس هيئات استثمار في المحافظات والاقاليم في عموم العراق وفي عام 2009 تم تأسيس هيئة استثمار بغداد، ورغم وجود هذه الهيئات غير اننا نرى هنالك تراجع كبير للعراق في مؤشر اداء الاعمال عام 2009 حيث تراجع(11) مرتبة ثم اخذ بعد ذلك بالتذبذب بين المرتبتين(153)و(166) عامي 2010 و 2013 على التوالي(18).

وهو ما يفسر عدم قدرة هيئة الاستثمار في تحقيق اهدافها وعدم وجود تطبيق للقانون بشكل نسبي من الناحية العملية مما ادى الى ظهور مشاكل خطيرة واثر على المناخ الاستثماري في العراق وفي نفس الوقت يعتبر ذلك تحدٍ كبير يعكس عدم الاستقرار التشريعي وضعف في القوانين والقرارات التي تختص بالجانب الاستثماري(19) .

جدول رقم(3) المؤشر المركب لسهولة اداء الاعمال 2016

ترتيب عربياً	الدولة	سهولة اداء الاعمال/ترتيب عالميا 175 دولة/ 2016	سهولة اداء الاعمال/عالمياً 155دولة/2015
1	السعودية	38	38
2	الكويت	46	47
3	عمان	55	51
4	الامارات	77	69
5	الاردن	78	74
6	تونس	80	58
7	لبنان	86	95
8	اليمن	98	90
9	المغرب	115	102
10	الجزائر	116	128
11	سوريا	130	121
12	العراق	145	114
13	السودان	154	151
14	جيبوتي	161	-
15	مصر	165	141

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 ص102

ب ـ وضع العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية تم اعتماد هذا المؤشر منذ عام 1995 حيث صدر من خلال معهد (Foun dationtlertag) ويعتبر اداة مهمة في ايدي صانعي السياسة الاقتصادية والمسؤولين عن الاستثمار و رجال الاعمال وتدخل في هذا المؤشر مكونات ذات اوزان متساوية كالسياسة

التجارية والادارة المالية وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ... الخ من السياسات ، وقد تم تصنيف الدول في هذا المؤشر حسب درجة تحررها الى اربعة اصناف وكما يلي(20):

- حرية اقتصادية من 1- 1.99 نقطه.

شبة حرية اقتصادية من 2.99-2 نقطة .

حرية اقتصادية ضعيفة من 3 - 3.99 نقطة.

حرية اقتصادية ضعيفة جداً من 4 - 5 نقطة.

وتعتبر الدرجة الاخيرة هي اقصى درجة في مؤشر الحرية الاقتصادية وتشير الى عدم وجود حرية اقتصادية والى زيادة التصنيف على النشاط الاقتصادي وسيطرة الدولة والقطاع الحكومي سيطرة مطلقة ، وبخصوص ترتيب العراق ضمن هذا المؤشر فقد جاء في المرتبة(154) من اصل(161) دولة عام2007 اي ان تصنيف العراق جاء ضمن مجموعة الدولة معدومة الحرية الاقتصادية بسبب تدخل الدولة الى حد كبير في كافة اوجه النشاط الاقتصادي(21).

اما في عام 2012 فلم يحتل العراق اية مرتبة بسبب عدم توفر البيانات الموثوق بها من اجل حساب مؤشر الحرية الاقتصادية لتفشي الفساد في عموم المؤسسات الحكومية، والواقع ان العراق فيه مجال واسع لجذب الاستثمارات الاجنبية لكن المناخ الاستثماري لم يكن ملائماً بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني اللذان يعتبران عامل طرد للاستثمار الاجنبي بالنسبة له (22).

ج - وضع العراق في مؤشر عدم الاستقرار والمخاطر القطرية: ان الاستقرار السياسي وزيادة النمو والتنمية الاقتصادية لابد وان تنعكس اثارها بشكل ايجابي على الواقع الاجتماعي وزيادة رفاهيته، غير ان الشعوب غالياً ما تدفع ثمن الازمات التي تمر بها كما هو الحال في العراق، وعدم الاستقرار السياسي والامني جعله لا يستطيع التعامل مع الازمات بشكل مقبول، وضمن مؤشر حالة عدم الاستقرار فقد قامت وحدة الاستخبارات الاقتصادية باحتساب هذا المؤشر خلال عامي 2007،2010 حيث احتل العراق المرتبة الثالثة عام 2007 وبدرجة (7.9) وهو ما يعني انه اقل الدول استقراراً اما في عام 2010 فقد تقدم العراق (3) مراتب ليتصدر المرتبة السادسة بالرغم من بقاء درجة المؤشر على حالها وبالتالي بقي العراق من الدول التي سجلت اقل نسبة في الاستقرار(23).

اما في عام 2015 وضمن تقرير السلام العالمي الذي يتكون من(23) مؤشر ويعتمد على ثلاثة محاور رئيسية تتضمن التركيز على الاستقرار والسلام في العالم، فقد احتل العراق المرتبة الثانية ضمن الدول العشرة الاقل سلمية واستقراراً في العالم كما موضح في الجدول|(4) كذلك جاء تقييم العراق حسب مؤشر المخاطر القطرية الذي تتراوح درجاته بين (0 ـ 49) من ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً، ففي عام 2007 سجل هذا المؤشر(48.3) درجة وهو ما يعكس الوضع السلبي للمناخ الاستثمار في العراق وعدم ملائمته للمستثمرين الاجانب بسبب الوضع الامني والمخاطر التي تشكل عامل طرد لتلك الاستثمارات الاجنبية(24).

جدول(4) الدول الاكثر و الاقل سلمية واستقراراً لمؤشر السلام العالمي لعام 2017

الترتيب	الدول الاكثر سلمية واستقراراً	الدول الاقل سلمية واستقراراً
1	ايسلندا	سوريا
2	الدنمارك	العراق
3	النمسا	افغانستان
4	نيوزلندا	جنوب السودان
5	سويسرا	جمهورية افريقيا الوسطى
6	فنلندا	الصومال
7	كندا	السودان
8	اليابان	جمهورية الكونغو الديمقراطية
9	استراليا	باكستان
10	جمهورية التشيك	كوريا الشمالية

المصدر: احمد عبد العليم، تقرير دول الشرق الاوسط في مؤشر السلام العالمي2018 ص24.

2ـ اهمية وفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: اصبحت الدول النامية على قناعة بأن الانفتاح على العالم وجذب الاستثمار الاجنبي يساهم في النمو الاقتصادي ويؤدي الى نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا للبلدان المضيفة، ولذلك سعت هذه الدول ومنها العربية لاتباع سياسات تعمل على جذب هذه الاستثمارات ،وبخصوص العراق فهو اليوم من اكثر الدول حاجةً للاستثمار الاجنبي نظراً لما اصاب بنيته التحتية من تدمير نتيجة الحروب والعمليات العسكرية التي طالت ارضه ،الامر الذي ينبغي

على المستثمر ان يكون لديه تصور كامل عن الفرص والامكانات المتاحة امامه عند الاستثمار في العراق(25).

أ- اهمية وجدوى الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: يعاني العراق من انخفاض ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة نتيجة القصور في تطبيق السياسات الاقتصادية وخصوصاً بعد عام 2003، مما يجعل الحاجة ملحة جداً للاستثمارات الكبيرة من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادية بالإضافة الى ان الاستثمارات تمثل اضافة لحجم الموارد الحقيقة المتاحة للاستخدام وزيادة كفاءة الموارد المحلية وتوسيع التجارة الخارجية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والانتاج في الاسواق العالمية.

ويمكن اجمال اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد العراقي بما يلي(26):

- يساهم في تطوير البنية الاساسية حيث تؤدي تدفقات الاستثمار في القطاع الصناعي الى قيام اقتصاديات حديثة.

- تنمية النشاط التجاري من خلال زيادة الصادرات وتشغيل القطاعات في الاقتصاد.

- جلب رؤوس الاموال وتنمية الموارد المالية في الاقتصاد.

- الانفتاح على العالم الخارجي وجلب التكنلوجيا ونقل المعرفة والمهارات للبلد.

- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات.

ب - الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق: يمتلك العراق موارد بشرية تضم مستويات مختلفة من المهارات بنسبة كبيرة، كما يعد الموقع الجغرافي للعراق هدفاً لجذب الاستثمارات الاجنبية و سوقاً متميزاً تبحث عنه الكثير من الشركات الاجنبية، ولقد اسهمت الاهداف في قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 المعدل في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ركزت على الخبرات التقنية والعلمية وضرورة جلبها ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق ومنح الامتيازات والكفاءات لهذه المشاريع وما يتلاءم مع الاهداف المطلوبة(27).

ويمكن توضيح اهم القطاعات التي توفر فرص استثمارية على النحو التالي:

ـ **القطاع الصناعي:** يتضمن هذا القطاع الكثير من المشاريع التي يمكن للمستثمرين الدخول والمساهمة فيها.

ـ **مشاريع البنية التحتية:** وتشتمل على الكثير من المشروعات التي تعرضت الى التدمير والتي يسعى العراق للتوسع في اعادة البناء واعمارها من خلال اعادة تأهيل هذه المشروعات.

ـ **قطاع الاسكان:** ان معالجة مشكلة السكن في العراق تتطلب توفير حوالي(6) مليون وحدة سكنية لسد النمو المتوقع في السكان مما يعني ضرورة قيام الدولة بتعزيز دور القطاع الخاص في البناء السكني.

ـ **قطاع النفط والغاز الطبيعي:** يحتل العراق المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي النفطي العالمي كما يمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، فضلاً عن موارد طبيعية اخرى لازالت غير مستثمرة كالفوسفات والكبريت والزئبق مما يتطلب استثمارات كبيرة من هذه الموارد الطبيعية ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط في العراق بحوالي (115) مليار برميل على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والسعودية اما الغاز الطبيعي فيبلغ الاحتياطي المؤكد حوالي (3694) مليار متر مكعب عام 2016 (28) وهو ما يعزز من اهمية السعي لتطويره خصوصاً وان كميات الغاز التي سيقوم العراق بإنتاجها في ظل جولات التراخيص تتطلب انشاء مصانع للبتروكيمياويات والاسمدة وتحديث القائم منها اضافة الى ان احتياطيات الغاز الكبيرة غير المستغلة تتمخض عنها امكانية زيادة الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز(29) مما ادى الى اعلان وزارة التخطيط عن فرص استثمارية في قطاع النفط والغاز من اجل تطويره .

قطاع الكهرباء :يحظى هذا القطاع باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات و الخطط الاقتصادية ويبدو ذلك من خلال التخصيصات المالية الضخمة المرصودة في موازنة الدولة سنوياً لهذا القطاع ، وتمتلك الحكومة امكانية كبيرة لزيادة قدرة هذا القطاع من خلال تحفيز المستثمرين للتوجه باستثماراتهم فيه ، وقد سعت وزارة الكهرباء لتفعيل دور القطاع الخاص في عدة مجالات منها التمويل والانشاء السريع والاسهام برفع فاعلية قدرة التوليد الاضافية التي يحتاجها البلد بسبب نمو الطلب المحلي بشكل متزايد خلال السنوات الاخيرة.

3ـ استراتيجية تحسين المناخ الاستثماري في العراق: يعاني الاقتصاد العراقي من ظروف اقتصادية استثنائية في الوقت الراهن، وعليه اصبح من الضروري ان يتعامل مع الاستثمارات الاجنبية بوصفها واقعاً لابد من التفاعل معه كمصدر مهم من مصادر تمويل الاستثمارات الضرورية لتنفيذ خطط الانتاج و

التطوير من خلال العمل على وضع استراتيجية شاملة يمكن من خلالها تحويل البيئة الاستثمارية في العراق من بيئة طاردة للاستثمارات الى بيئة جاذبة لها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

أ- تنظيم البيئة القانونية: ان تنظيم البيئة القانونية يجب ان يتم من خلال اعادة النظر بالتشريعات التي كانت قائمة قبل عام 2003 وتشريع قوانين جديدة تهدف الى كيفية جذب الاستثمارات المباشرة سواء المحلية ام الاجنبية بالإضافة الى تشريع حزمة من القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حماية المستهلك، التعرفة الكمركية، قوانين الشركات والخصخصة وغيرها.

هذه القوانين توفر الأمان والضمان للمستثمر الاجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية قانونية كما تدل على تمسك الدولة بتنفيذ استراتيجية جذب ودعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة (30).

ان تطوير هذه القوانين بما يتلاءم مع ظروف العراق لابد من اعادة النظر في التشريعات والقوانين الاستثمارية على فترات زمنية اذ ان عملية تشجيع الاستثمارات مرتبطة بجملة التشريعات القانونية والادارية التي تسهم في جذب واستقطاب المستثمرين.

ب- تحقيق حالة الاستقرار السياسي والامني: ان الفوز بثقة المستثمرين الاجانب يتطلب ان تكون بيئة الاستثمار تتسم بنوع من الامن والاستقرار باعتبار ذلك من اهم العوامل الاساسية والمهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد، حيث يستبعد المستثمر اهم مخاطره الاساسية لذلك فأن الحكومة العراقية اذا ارادت ان تعمل على جذب هذه الاستثمارات في قطاعاتها الاقتصادية لابد لها ان تعمل على تذليل كل ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والامني من صراعات داخلية وتضارب للمصالح الحزبية وهنا يجب ان نذكر انه خلال الفترة المحصورة بين عامي 2004و2006 لم نلاحظ دخول شركات استثمارية للعراق رغم وجود تشريعات وقوانين كانت تشجع و تحفز على الاستثمار بسبب انعدام الاستقرار الامني والسياسي آنذاك ، لكن مع التحسن النسبي الذي حصل في هذين الجانبين عام 2008 دفع الكثير من الدول الاوربية والعربية لأرسال ممثلين عنها لعقد اتفاقيات بمختلف الجوانب الاقتصادية ومحاولة الدخول للسوق العراقية كمستثمرين اجانب(31).

ج ـ التسهيلات المصرفية:

تعاني الدول النامية ومنها العراق من ضعف الادخارات المحلية بسبب ضعف الدخل الحقيقي الناجم عن انخفاض الانتاجية وبالتالي انخفاض رأس المال، وهنا لابد ان يكون للجهاز المصرفي دور في كيفية

جذب الاموال المكتنزة خارج القطاع المصرفي وتوجيهها نحو النشاطات الاقتصادية للمساهمة في عملية التنمية عبر تأمين القروض اللازمة لاستثمارها في القطاع الصناعي والتجاري وغيرها من القطاعات المنتجة، ويمكن للمصارف من القيام بدور هام في جذب الاستثمارات من خلال تقديمها لخدمات وتسهيلات مصرفية لرجال الاعمال واطلاق القروض التنموية للمشاريع الانتاجية لتحقيق قيمة مضافة لتنمية الاقتصاد الوطني وانعاش السوق المحلية(32).

د ـ الاستفادة من التجارب الدولية:

اصبح من الضروري للعراق ان يستفيد من التجارب الدولية المتعلقة باستخدام الاستثمار الاجنبي المباشر والبحث عن السياسات المناسبة التي من شأنها خدمة الاهداف الوطنية وبما يتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي، وتعتبر تجارب الصين ودول جنوب شرق اسيا وروسيا من اهم التجارب في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث لكل تجربة خصوصيتها الوطنية ولكن الاستفادة من العبر والدروس يعطي اهمية كبيرة عند اعداد تجربة جديدة مع الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاخرى التي تنطوي تحت استراتيجية مستخدمة من خلال الاتي(33).

. وضوح البرنامج الاقتصادي للحكومة فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي وامكانية تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

. قيام الدولة بتوظيف امكانياتها المالية والفنية والادارية من اجل اعادة الخدمات وتحسينها كالكهرباء والماء والمواصلات....الخ.

ـ اصلاح الجهاز الاداري للدولة من الفساد المستشري والقضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار في القطاع العام أو الخاص.

تفعيل التشريعات الخاصة بالسماح لتحويل نسبة معينة من رأس المال والارباح الى بلد المستثمر مع المحافظة على استمرار النشاط الاستثماري.

ان نجاح الاستراتيجية المذكورة يتطلب ان تكون هنالك ارادة وطنية جادة من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق وضرورة اصلاح الجهاز الاداري لمؤسسات الدولة من الفساد مع ضرورة اصدار القوانين التي تعمل على تشجيع وتحفيز الاستثمار.

الخاتمة:

تراجعت بشكل واضح مؤشرات التنمية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بسبب عدم وجود خطط اقتصادية سليمة تفتقر الى آليات التنفيذ بشكل صحيح مع ضعف التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المكملة لبعضها مما اجبر الحكومات المتعاقبة على صناعة القرارات المركزية الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة لانتشال الاقتصاد العراقي من التدهور وفسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية للدخول والعمل في العراق عبر تشريع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي اعطى ضمانات ومميزات جيدة للمستثمر الاجنبي ضمن فقراته، غير ان التدهور الامني وعدم الاستقرار السياسي قد ساهم الى حد كبير في خلق بيئة طاردة للاستثمار الاجنبي وعائق كبير امام دخول الشركات الاجنبية للعمل في العراق، ولعل ذلك ينسجم مع ما ذهبت اليه فرضية البحث التي تنص على**((وجود علاقة ايجابية بين الوضع الامني والسياسي وعمليات جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق))**.

الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن اجمال اهمها بما يأتي:

1. ان الظروف السياسية التي مر بها العراق ساهمت بشكل كبير في تعطيل الاستثمارات الاجنبية وعدم دخولها الى العراق .

2. الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 كان لها دور ضعيف في تنمية القطاعات الاقتصادية بسبب عدم وجود خطط تنموية صحيحة يمكن ان تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية .

3. انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة ساهم بشكل كبير في تبديد

التخصيصات المالية للمشاريع وبالتالي تقليل فرص الاستثمار وتنمية الاقتصاد.

4. لا توجد نوايا صادقة وفاعلة من قبل الجهات المسيطرة على مركز القرار في اتخاذ الاجراءات المطلوبة لتفعيل دور الشركات الاجنبية ودخولها الى العراق والاستثمار فيه.

التوصيات

توصل البحث الى مجموعة من التوصيات التي يمكن اجمال اهمها بما يأتي:

1. ضرورة وضع خطط تنموية صحيحة تكون مساراً لتنفيذ المشاريع المقترحة ضمن الخطط من اجل زيادة الاستثمارات وزيادة تكوينات رأس المال الثابت.

2. تحقيق الاستقرار الامني والسياسي من اجل ان تكون هنالك دوافع حقيقية لدخول الشركات الاجنبية للاستثمار داخل البلد.

3. القضاء على حالات الفساد الاداري والمالي المنتشرة في مؤسسات الدولة والتي تعتبر عائقاً اما جذب الاستثمارات الاجنبية و دخولها الى العراق .

4. تفعيل القوانين الخاصة بالاستثمارات وزيادة الضمانات و المزايا التي تمنح للمستثمرين الاجانب وخلق حوافز من اجل استقطاب الشركات الاجنبية للاستثمار داخل العراق.

الهوامش

1. د.محمد موسى عريفان: مناخ الاستثمارات في الوطن العربي الواقع والعقبات والافاق المستقبلية ـ المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية ـ عمان 2017 ص89.

2. ناجي بن حسين ـ دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ـ اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة منشوري ـ غير منشورة ـ الجزائر 2007 ص50.

3-osce،best Practice guide for appositive business and investment

Climate Vienna . Austria 2016 p71.

4. د. حازم الببلاوي ـ مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية ـ تقرير منشور على الموقع https://www.google.com/ لسنة 2018.

5. د. احمد عبدالله الوائلي، د. احمد صبيح العطواني ـ الضرورات والمسارات للخصخصة والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي ـ مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ـ المجلد الاول ـ العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس 2012 ص41.

6. اثير انور شريف ـ تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق ـ دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات ـ مجلة الدراسات الاجتماعية ـ العدد 47 ـ عمان 2016 ص15.

7. اثير انور شريف ـ مصدر سابق ص 81.

8. امير حسب الله محمد ـ محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ـ الدار الجامعية ـ مصر 2005 ص37.

9. سعد عبد الكريم، حماد فرحان ـ تحليل العلاقة باعتماد العلاقة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة(2003ـ 2010) ـ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ـ العدد 10 لسنة 2013 ص 111.

10. د. سامي عبيد التميمي، د. زاهد قاسم الساعدي ـ التضخم الركودي في العراق للمدة (1990 ـ 2013) ـ مجلة العلوم الاقتصادية ـ العدد 45 لسنة 2017 ص99.

11. د. حسن جواد كاظم، د. عقيل عبد محمد ـ واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة (2004 ـ 2014) ـ مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية ـ العدد 1 لسنة 2017 ص 90.

12. د. فلاح خلف علي الربيعي ـ قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (1998 ـ 2013) ـ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ـ العدد 47 لسنة 2015 ص109.

13. د. بلاسم جميل خلف ـ الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ـ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ـ مؤتمر الكلية لسنة 2013 ص53 ـ 55.

14-Isaian Frank-- aforeigen Enterprisen development countries- The John Hopkins University 1980-P26.

15. لقاء شاكر عبود ـ دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005 ـ 2015) ـ مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ـ العدد 1 لسنة 2014 ص5.

16. د. سامي عبيد التميمي ـ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ـ الواقع والتحديات مع اشارة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 ـ مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية ـ العدد 9 ـ جامعة الكوفة 2008 ص212 ـ 213.

17. د. نبيل جعفر عبد الرضا، خولة أرشيج ـ بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق ـ الحوار المتمدن تقرير منشور على الموقع الالكتروني www.m.ahewar.org

18. د. فلاح خلف الربيعي ـ مصدر سابق ص151.

19. د. فلاح خلف الربيعي ـ مصدر سابق ص153.

20. د. حالوب كاظم معله، داليا عمر نظمي ـ البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق ـ مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ـ العدد 74 جامعة بغداد 2013 ص161.

21. د. حالوب كاظم معله، داليا عمر نظمي ـ مصدر سابق ص 166.

22- AmbassadorTerryMilleret- index of economic freedom- The Heritage Foundation- washington-2014 .P245

23- James Gwartiney- Robert lawson- freedom of The world Annual-Florida university-2012 P8

24ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ـ تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2002 ـ 2016) ص66.

25ـ د. احمد عمر الراوي ـ دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ـ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية 2010 ص275ـ276.

26ـ علي قاسم العقبي ـ دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الاقتصاد مع اشارة الى محافظة البصرة ـ مجلة الاقتصادي الخليجي ـ العدد 19 لسنة 2011 ص231 ـ 234 .

27ـ الهيئة الوطنية للاستثمار ـ دليل المستثمر في العراق 2018 ص9.

28ـ د. كريم سالم حسين ـ استثمار الغاز الطبيعي في العراق ـ ضرورة تنموية ـ مركز البيان للدراسات والتخطيط 2018 ص 9.

29ـ د. نبيل جعفر عبد الرضا ـ صناعة النفط والغاز في العراق ـ الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة (2000 ـ 2010) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2015 ص130 ـ 131.

30ـ د. حاتم عبد الجليل ـ تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ـ مؤتمر الاستثمار والتمويل ـ مصر 2006 ص 115 .

31ـ د. احمد عبدالله الوائلي، د. احمد صبيح العطواني ـ مصدر سابق ص 40.

32ـ علي قاسم العقبي ـ مصدر سابق ص94 ـ 95.

33ـ د. بلاسم جميل خلف ـ مصدر سابق ص 60 ـ 61